

# التعليق على كتاب لطائف الفوائد ) من الفائدة 731 إلى 241 (

## لفضيلة الشيخ أ.د. سعد الخثلان

سعد الخثلان

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه ومن اهتدى بهديه واتبع سنته الى يوم الدين اللهم لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم. اللهم علمنا ما ينفعنا ووفانا بما علمتنا ونسألك اللهم علما نافعا - 00:00:01

هذا هو الدرس العشرون هذا العام الهجري في اليوم الرابع والعشرين من شهر تمادي الآخرة من عام الف واربعمائة وتسعه وثلاثين للهجرة نبدأ اولا بالتعليق على لطائف الفوائد وكنا قد وصلنا - 00:00:21

الى الفائدة رقم مئة وسبعة وثلاثين في حكم تحديد نصيب المضارب في المضاربة نستمع اولا الفائدة؟ نعم الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين. حكم تحليل النصيب المضارب في المضاربة. لا - 00:00:43

لا يجوز تحديد نصيب المضارب في المضاربة بمبلغ مقطوع وانما يكون بنسبة شائعة كالربع او الثلث ونحو ذلك او بنسبة مئوية كعشرين بالمئة او ثلتين في المئة ونحو ذلك قد جاء في القرار رقم تسع وسبعون - 00:01:02

آآ خمسة على اربعطعش من قرارات المجمع الفقهي برابطة العالم الاسلامي لا يجوز في المضاربة ان يحدد المضارب لرب المال مقدارا معينا من المال لأن هذا يتنافي مع حقيقة المضاربة ولانه يجعلها قرضا بفائدة - 00:01:20

والفرق الجوهرى الذي يفصل بين المضاربة والقرض بفائدة هو ان المال في يد المضارب امانة لا يضمنه الا اذا تدعى او قصر والربح يقسم بنسبة شائعة متفق عليها بين المضارب ورب المال - 00:01:36

نعم في المضاربة لا يجوز تحديد نصيب المضارب بمبلغ مقطوع كان يقال له مثلا خمسة الاف ريال شهريا او عشرة الاف ريال شهريا او اقل او اكثر هذا لا يجوز - 00:01:52

وذلك لانه قد يربح وقد يخسر ولأن المضاربة مبنية على الربح والخسارة مال المضاربة امانة في يد المضارب لا يؤمن هذا المال الا اذا تدعى او فرط ولأن ظمان او تحديد تحديد نصيب المضارب بمبلغ مقطوع - 00:02:10

يقلبها من كونها مضاربة مشروعة الى كونها قرضا بفائدة ما الفرق بين القرض والفائدة والمضاربة الفرق هو في مسألة الظمان المضاربة المال المضارب ليس مضمونا قد يربح وقد يخسر بينما في القرض بفائدة - 00:02:40

الفائدة مضمونة وهذا هو الفرق الجوهرى بين القرض بفائدة وبين المضاربة فإذا كان هذا الشخص الذي تعطيه المال يضمن لك عدم الخسارة فهذا يحولها من كونها مضاربة الى كونها قرضا بفائدة - 00:03:03

كذلك ايضا اذا كان يعطيك مبلغا مقطوعا بغض النظر عن الربح والخسارة فهذا ايضا يقلبها من كونها مضاربة الى كونها ارضا بفائدة طيب ما هو المخرج؟ المخرج هو ان يحدد نصيب المضارب - 00:03:29

بنسبة مشاعة كالربع او الثلث او الخامس او بالنسبة للمئوية كعشرة في المئة خمسة وعشرين في المئة وهذا الربح ان ربحت المضاربة يحصل العامل على هذه النسبة - 00:03:54

وان خسرت المضاربة لا يحصل على شيء انما خسر جهده وعند الفقهاء قاعدة وهي ان الخسارة تكون على رب المال والربح على ما شرطاه الخسارة تكون على رب المال ولا تكون على المضارب. المضارب انما يخسر جهده - 00:04:15

واما الربح فعلى ما شرطا حسب الاتفاق حتى لو كان لاحدهما خمسة بالمئة وللاخر خمسة وتسعون بالمئة لا بأس فالربح على ما شرطاه واما الخسارة فهي على رب المال اذا حتى تكون المضاربة مشروعه لا يجوز فيها ضمان عدم الخسارة - [00:04:39](#)  
ولا ضمان الربح ولا ان يكون الربح مبلغا مقطوعا بل لا بد ان تكون قابلة للربح والخسارة وان يكون الربح بنسبة مشاعرة وبهذا تكون المضاربة مشروعه نعم نعم مبلغ المستور وبين عقد الاجارة - [00:05:00](#)

عقد الاجارة محل العقد يعني عين وهو بيع منفعة بخلاف اه القرظ فهنا نقد ما ما في عين الان عندنا مجرد نقد يقول اعطيك هذا المبلغ مئة الف وتعطييني كل شهر مثلا خمسة الاف - [00:05:27](#)

طيب ما محل العقد هنا ما عندنا سلعة خلاف الاجارة نعم حكم عروض بعض الشركات للدخول في السحب عضو بعض الشركات بارسال رسالة بقيمة خمسة او عشرة ريالات او اكثر للدخول في سحب على سيارات ونحو ذلك من الجوائز تعتبر من - [00:05:47](#)  
يا نصيب والميسير المحرم. وذلك لأن من يدخل فيها يتربى بين الغنم والغرم فيدخل تحت قاعدة الميسير ولما فيها من اكل المال الباطل نعم هذه من صور اليناسيف وهي موجودة في بلاد الغرب بكثرة - [00:06:09](#)

وهي ان بعض الناس يطرح عروضا ويقول ارسل رسالة على الجوال او حتى على غير الجوال يقول ارسل رسالة قيمتها خمسة ريالات او عشرة ريالات ثم بعد ذلك يأتي السحب على السيارة - [00:06:27](#)

او على جائزة قيمتها كبيرة فيصل مثلا عدد المرسلة للرسائل بعشرين الالوف قد يصل خمسين الفا او مئة الف والسحب على سيارة او سيارتين فهذا من الميسير وهذا الذي يضع هذا العرض او هذه المسابقة - [00:06:43](#)

يربح الملايين ويدفع القليل ادفع على السيارة او سيارتين او ثلاث لكنه يربح في مقابلها الملايين فهذا لا يجوز وهذا من دروب الميسير ومن اكل المال بالباطل ولا يقول الانسان ان المبلغ الذي ادفعه زهيد خمسة ريالات او عشرة ريالات - [00:07:03](#)

لانه بالنسبة لمجموعه هو كبير ويصل ملايين الريالات ثم ايضا يعني مسألة نزهيدة وليس بزهيدة هذى من المسائل النسبية ما دام انه فوق التكلفة المعتمدة فيدخل تحت قاعدة الميسير وهو - [00:07:27](#)

انه دخل في مسابقة وهو متربد بين الغنم والغرم وهذا لا يجوز الا فيما ورد به النص لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خف او نصب او حافر - [00:07:46](#)

اما ما عدا ذلك فلا يجوز فهذا اذا العروض التي يطلب من الانسان فيها ارسال رسالة تكلفة يعني فوق التكلفة المعتمدة خمسة ريالات او عشرة ريالات او اكثر هذه من الميسرة - [00:08:00](#)

اما لو كانت التكلفة معتمدة نفس تكلفة الرسالة مثلا ثلاثة هلة هذه يظهر انها لا تدخل في الميسير لانها هي تكلفة معتمدة وهذه تأخذها اصلا شركة الاتصالات هذه لا تدخل الميسير - [00:08:16](#)

وهكذا ايضا لو كان الذي يدخل في المسابقة او في آآ العروض لو كان متربدا بين الغنم والسلامة فلا بأس بها وذلك بان اه تبذل هذه الجوائز مجانا ومن يدخل فيها لا يدفع اي عوظ - [00:08:31](#)

لا يدفع اي عوظ فلا بأس مثل موجود في بعض محلات التسوق يقول نعطيك بطاقة وبدون بدون مقابل لكن اذا اشتريت منه مبلغ قدرك كذا تحصل على خصم او تخفيض - [00:08:57](#)

تجمع لك نقاط هذا لا بأس به فإذا كنت لا تدفع عوضا مقابل هذه البطاقة وتحصل على تخفيضات هذا لا بأس به سواء كان من محلات تسوق او من صيدليات او من الاتصالات او من الطيران او غير ذلك - [00:09:15](#)

ومثل ذلك ايضا يعني جوائز وهدايا محطات الوقود هذه لا بأس بها هي في الحقيقة تخفيض بطريق غير مباشر بدل ما يحفظ لك مباشرة يقول انا استطيع اخفض لجميع العملاء - [00:09:37](#)

او الزبائن لكن احفظ لمن يتعامل معي اكثر اعطيهم يعني هدية اعطيه منديل اعطيه يعني هدية من الهدايا فهذه المسائل كلها يجمعها هذه القاعدة وهي ان من دخل في مسابقة - [00:09:52](#)

او مغالبة او عروض وهو متربد بين الربح والخسارة والغرم والغنم وهذه من الميسير اما اذا دخل فيها وهو متربد بين الربح والسلامة

فلا بأس او الغنم او السلمة فلا بأس - 00:10:11

هذه القاعدة التي تجمع لك هذه المسائل كلها نعم و تكون هناك على السيارة اذا لم تكن انت الفائز تعطى هدية يعني من اجل المبلغ اللي دفعته. ما دمت ستدفع مبلغاً هذا - 00:10:31

لا يجوز ما دمت ستدفع مبلغاً فهنا تدخل تحت قاعدة الميسر لا يجوز الا فيما ورد به النص نعم اللهم استرها تمسك اي نعم. نعم شوفوا الطفل هذا ايه نعم - 00:10:55

طيب يعني هذى تحتاج مزيد تأمل ما دامك الان سميت البنك وسميت البطاقة هم يعني شريحة كبيرة من الناس هذى تحتاج حقيقة يعني مزيد دراسة وتأمل ونظر فيها ان شاء الله تعالى - 00:11:50

طيب الفائدة اللي بعدها حكم البيع بالتقسيط البيع بالتقسيط جائز ولو زيد في ثمن السلعة لاجل التقسيط. فمثلاً اذا كانت قيمة السيارة نقداً خمسين الفاً وبيعت بالتقسيط لستين سنتين الفاً جاز ذلك. وقد حكي الاجماع على جوازه. ويجوز اثناء المدة ان يسقط الدائن بعض الدين مقابل تعجيل الدين. مسألة ضعف وتعدد - 00:12:03

ويجوز الاتفاق على انه اذا تأخر المدين عن سداد اي قسط فتحل بقية الاقساط مع المستحقة ما لم يكن المدين معسراً لهذا صدر قرار مجمع الفقه الاسلامي الدولي البيع بالتقسيط جائز - 00:12:27

وقد حكي الاجماع على جوازه ومما حکي الاجماع الحافظ ابن حجر في الفتح وغيره وبدل له قول الله عز وجل يا ايها الذين امنوا اذا تداینتم بدين الاجل مسمى فاكتبوه - 00:12:44

وايضاً حديث عبد الله بن عمرو ام قال امرني النبي صلى الله عليه وسلم ان اجهز اجل الصدقة فنفذت الايام فكنت ابيع فكت اشتري البعيرين البعير بالبعيرين والبعيرين بالثلاثة الى اجل الصدقة - 00:12:58

هذا يعني بيع بالتقسيط وبالاجل وحتى لو زيد في ثمن السلعة لاجل زيادة الاجل لا بأس بهذا لأن البائع عندما يريد ان يبيع السلعة هو حر في تحديد الثمن هو يقول انا ابيعك هذه السلعة الان - 00:13:15

مثلاً هذه السيارة نقداً بخمسين الف وتريد ان تشتريها مني لكن ما تدفع الثمن الا بعد ستين او مقطعاً بسبعين الفاً هو حر تحديد الثمن لا يقال لا بد ان تبيع المؤجل بمثل سعره حالاً - 00:13:35

لا بأس بهذا انما الممنوع انه اذا باع بالاجل وثبت الدين في الذمة بعد ما يستقر الدين يزيد الثمن مقابل زيادة الاجر هذا هو الذي لا يجوز اذا زاد في الثمن مقابل زيادة الاجل هذا لا يجوز - 00:13:51

فلو ان باع السيارة بخمسين الف وبعد سنة قال سدد؟ قال ما عندي شيء. قال اذا اه اه اوجلك مقابل ان تزيد لي في مقدار الدين يعني بدل خمسين الف - 00:14:14

تكون ستين الف هذا لا يجوز فزيادة الدين مقابل زيادة الاجل هذه لا تجوز بعد استقرار الدين اما اه عند ابتداء العقد فلا بأس لا بأس ان يقول ابيعك هذه السيارة بخمسين الفاً نقداً او سبعين الفاً مؤجلة - 00:14:28

هذا لا بأس به وعليه عمل المسلمين من قديم الزمان بل يكاد يكون اجماعاً عملياً تناقل المسلمين جيلاً بعد جيل وقرناً بعد قرن. وحكي اجماع العلماء عليه فلا بأس به - 00:14:50

واما من منع ذلك من بعض العلماء المعاصرین فهو مسبوق بالاجماع واعتبر كثیر من اهل العلم قوله قوله اذا لم يسبق اليه وقد التبس عليه الامر حيث قاس هذه المسألة مسألة البيع بالاجل على مسألة ما اذا استقر الدين - 00:15:03

بذمة المدين ثم زاد الدائن في الدين لاجل زيادة الاجل هذا هو الذي لا يجوز وهرياً الجاهلية اما في ابتداء العقد الباء حر في تحديد الثمن انا ابيعك هذه السلس - 00:15:24

تنقدها لي خمسين الف لن تسلم الثمن الا بعد ستين سبعين الفاً لا بأس بهذا هذا كله جائز ولا بأس به وليس فيه حتى شبهة وكما ذكرنا في قصة عبد الله بن عمرو - 00:15:37

كان يبيع البعير يشتري البعير ببعيرين وبغيرين بالثلاثة الى اجل الصدقة وتوفي النبي صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عند يهودي

بثلاثين صاعا من شعير اليهودي لن يبيع الثلاثين صاعا من شعير - 00:15:51

لن يبيعها مؤجلة بسعتها حال قطعا فسيزيد في الثمن مقابل زيادة التأجيل في تسديد الثمن فاذا بعد التقسيط لا بأس به والزيادة في الثمن في في ثمن السلعة لاجل التقسيط او الاجل هذا كله لا بأس به - 00:16:09

طيب وايضا مسألة ضع وتعجل ايضا هي جائزة على القول الراجح ومعنى ضع وتعجل مرت معنا في درس سابق مرت معنا في باب الصلح في شرح التسهيل وقلنا ان ان فيها - 00:16:35

قولين القول الاول قول الجمهور انها لا تجوز وعليه المذاهب الاربعة الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والقول الثاني قول بالجواز وقلنا هذا هو القول الراجح اختاره جمع المحققين من اهل العلم - 00:16:55

وآآ عليه فتوى عندنا هنا في المملكة القول بالجواز وذكرنا ادلة القول بالجواز وانها تختلف عن زيادة الدين مقابل زيادة الاجل فضع وتعجل معناها اذا كان شخص يطلبك مثلا خمسين الفا - 00:17:10

تحل بعد سنة وبعد ستة اشهر احتاج وقال يا فلان انا اطلبك خمسين الفا بعد سنة اعطيك الان اربعين الفا واسقط عنك عشرة الاف هذا لا بأس به على القول الراجح انه لا بأس به - 00:17:31

لان فيه مصلحة للطرفين ولان فيه ابراء للذمة ولان الاصل الحلو الاباحة وليس هناك دليل يمنع من الجواز ايضا من المسائل هنا في في هذه المذكورة في هذه الفائدة اه يجوز الاتفاق على انه اذا تأخر المدين عن سداد اي قسط فتحل بقية الاقساط - 00:17:47

مع المستحقة ما لم يكن المدين معسرا يعني يجوز اشتراط هذا الشرط عند البيع بالتقسيط او الاجل انه اذا تأخر المدين عن سداد اي قسط من الاقساط فتحل جميع الاقساط - 00:18:11

المؤجلة هذا لا بأس به. وذلك لأن التأجيل حق الردة حق للمدين اذا رضي المدين بهذا الشرط فلا بأس هو اتفق الان البائع والمشتري على البيع بالاجل فاصبح الاجل الان حقا للمدين - 00:18:27

فاذا اشترط عليه الدائن بان المدينة اذا تأخر عن سداد اي قسط من الاقساط حلت بقية الاقساط فلا بأس معنى ذلك انه رضي بالتنازل عن حقه فلا بأس بهذا ولكن ينبغي عند - 00:18:50

اه عنده حلول بقية الاقساط ان يخصم منها بمقدار الاجل فتعامل معاملة الاقساط الحالة اذا كان القسط مثلا يؤخذ عليه ربح مقداره مثلا آآ في ريال ثم حل هذا القسط ينبغي ان يسقط الالف ريال - 00:19:07

ويعامل معاملة القسط الحالي فاذا نقول هذا الشرط لا بأس به شرط اذا تأخر المدين عن سداد اي قسط فتحله جميع الاقساط المتبقية لا بأس به لكن آآ ينبغي ان يسقط عن المدين - 00:19:30

بمقدار آآ الارباح التي كان سيأخذها الدائن لو لم تحل هذه الاقساط وايضا نشرط ما لم يكن المدين معسرا ان كان معسرا فيجب انتظاره يجب انتظاره ولا يجوز اشتراط هذا الشرط عليه اذا كان معسرا - 00:19:49

نعم طقم السلام بعض المبلغ في الصرف عندما يحتاج شخص لصرف مبلغ مبلغ خمس مئة ريال مثلا ولا يوجد الا اقل منه اربع مئة ريال فهل له ان يأخذها ويستلم الباقي - 00:20:10

فيما بعد من ذلك بعض العلماء لعدم تحقق التقاضي في المبلغ المتبقى. واجاز ذلك اخرون بشرط ان ينوي المصارفة في المبلغ المقبول. واما فينوي انه امانة او وديعة عند صاحبه. وهذا هو الاقرب وقد نص بعض فقهاء الحنابلة على ما يشبه هذا. نعم هذه مسألة - 00:20:25

فيكثر السؤال عنها عندما يحتاج انسان لصرف مبلغ ولنفترض مثلا خمس مئة ريال فاتى شخص وقال انا اصرف لك لكن ما عندي الا اربع مئة اعطيك اربع مئة ومتنا ريال غدا ان شاء الله - 00:20:47

بعض العلماء المعاصرين منع من هذا وقال ان هذه مصارفة ولابد فيها من التقاضي يدا بيد وهنا لم يحصل التقاضي في المئة ريال المتبقية والقول الثاني ان هذا لا بأس به اذا نوى المصارفة - 00:21:03

والملبغ المتصروف اذا نوى المصارفة في المبلغ المتصروف نوى ان ما بقي امانة ووديعة فيقول انا الان اصرف لك اربع مئة باربع مئة

ومنة ريال تبقى امانة ووديعة في ذمتك - 00:21:21

وهذا هو القول الراجح وعليه كلام الفقهاء المتقدمون وانقل هنا يعني كلام الموفق من قدامى في المغنى في يعني مسألة تشبه هذه المسألة قال الموفق لو صارفه عشرة دراهم بدينار - 00:21:42

فاعطاه اكثر من دينار جاز ويكون الزائد امانة في يده ولا شيء عليه بتلفه نص عليه احمد فهذه المسألة التي ذكرها الموفق وذكرها بعض فقهاء الحنابلة شبيه بمسأتنا ونقول اذا ينوي المصارفة في المبلغ المقوظ - 00:22:00

انا اعطيك خمس مئة ما عندك الا اربع مئة اذا انوي المصارف في اربع مئة باربع مئة اذا حصل هنا تقابل وتماثل واما المئة ريال متبقية فهذه تبقى امانة ووديعة عندك استلمها غدا - 00:22:23

فهذا لا بأس به هذا هو القول الراجح في هذه المسألة ان هذه المسألة لا حرج فيها ولا بأس بها والمبلغ الزائد يبقى امانة ووديعة لدى الشخص الذي يبقي عنده المبلغ الزائد - 00:22:39

وهناك مسألة اخرى تلتسم ايضا على بعض الناس وهي اذا ذهب لمحل تسوق اعطاه خمس مئة واشتري مثلا بمئة ريال وقال الباقي اسلمه لك غدا هذه لا بأس بها بالاجماع - 00:22:56

لان المبلغ المتبقى دين دين في ذمة صاحب المحل فاشبه ما لو كان العكس لو كان العكس اتى انسان لبقالة واشتري منها وقال سدد لك اخر الشهر اليهس هذا يجوز - 00:23:17

هذه المسألة عكسها هو يقول انا اعطيك الان خمس مئة ريال قال ما عندي صرف ان شاء الله غدا اعطيك الباقي اشتري بمئة ريال وقال الباقي يعطيك اياده يبقي دينه في ذمة صاحب البقالة - 00:23:31

هذه هذه المسألة ليس فيها خلاف انما الخلاف في هذه المسألة بين ادينا اذا كانت نقد بنقد اما اذا ذهب لمحل البقالة وعطاها مبلغ واشتري بعض هذا المبلغ والباقي قال استلمه غدا هذه لا بأس بها وليس فيها اي اشكال - 00:23:44

وحتى مسألتنا هذه ايضا القول الراجح انه ليس فيها بأس اذا قال هذى خمس مئة صرف في اربع مئة وقال المبلغ متبقى جعله عندك امانة او وديعة استلموا منه غدا او في وقت اخر فايضا هذا لا بأس به - 00:23:59

نعم يكفي النية النية تكفي بهذا اي نعم اذا كنت تسؤال في مسألتنا هذى اذا كان سؤال خارجي بعد الدرس اذا كانت في المسألة هذه لا بأس اي نعم - 00:24:17

لانها ستقصد انتهت الان. سألنا في في مسألة الصرف الان طيب اي نعم كيف نقضيه هنا تجاوزناها بشرط النية نعم لا كلها بابها واحد كلها باب واحد لكن هنا المصارفة هنا اربع مئة فاربع مئة والمتبقي امانة - 00:24:41

ما له فيها ما حصل يعني بيع خمس مئة باربع مئة هو صرف اربع مئة باربع مئة والمتبقي امانة فقط نعم حكم قبول المودعين لهدايا البنوك لا يجوز قبول هدايا البنك لمن كان لديه عنده حساب جاري - 00:25:14

لانها هدية من مفترض الى مفترض. وقد سئل الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله عن ان بعض البنوك تقوم باهداء بعض كبار المودعين هدايا مثل بخور او دهن عود الى اخره فهل يقبلها ويخلص منها ام يردها عليهم؟ فاجاب قبولها من الربا لانه - 00:25:32

جر نفعا وارى ان يردها تعزيرا لهم ولا يأخذها بنية التخلص الحساب الجاري التكيف الفقهي له انه قرظ والعميل هو المقرظ والبنك هو المفترض ويدل على انه قرظ ان البنك ظامن للمبلغ الذي يودعه العميل - 00:25:52

على اي حال حتى لو حصل للبنك يعني ما حصل لو انك اودعت مالا في البنك ثم احترق هذا البنك فيظمن لك المبلغ وهذا يدل على انه ليس وديعة وانما هو قرظ - 00:26:18

البنك اذا ظامن والامر الثاني ايضا يدل لذلك ايضا ان البنك يتصرف في هذا المبلغ مباشرة ولو كان وديعة لما تصرف فيه ولحفظه لك بل ربما تودع المبلغ لدى موظف البنك ياخذه منك ويعطيه عميل اخر وانت تنظر - 00:26:40

وهذا دليل على انه قرظ وليس وديعة فالحساب الجاري هو في الحقيقة قرظ وان وان سمي وديعة يسمونه نفس حساب ودائع او قسيمة ايداع او التسمية لا تغير من الحقيقة شيئا هو في الحقيقة قرظ - 00:27:02

العميل هو المقرض والبنك هو المقترض وبناء على ذلك فإذا أهدي البنك للعميل هدية فهي هدية من مقترض إلى مقرض قبل الوفاة ومعنى يعني قبل الوفاة قبل وفاة القرض لا زال القرض عندهم - 00:27:19

وهدية المقترض للمقرض قبل الوفاة محظوظة وحكي الأجماع على ذلك وعلى ذلك فلا تجوز هدايا البنك للعلماء بعض البنوك تهدي لكتاب العلماء فتؤدي أحياناً سيارات تهدي مصالحه على ذلك تجذب هدايا البنك للعلماء بعض البنوك تهدي لكتاب

هذه الهدايا لا تجوز لأنها هدية من اه مقترض إلى مقرض وهل البنك تهدي لهؤلاء العلماء لسود عيونهم لا تهديهم لأجل هذا القرض هذه اذا هدايا يقول انها لا تجوز - 00:28:06

إلا إذا كانت الهدية لا تختص بالعلماء أن تكون دعاء مثلًا للبنك للعلماء ولغيرهم مثل ماذا مثل التقاويم هذه لا يأس بها لأنها لا تختص بالعلماء البنك يريد دعاء لنفسه يهدى للعلماء ولغير العلماء - 00:28:26

هذا لا يأس بها. أما الهدايا المختصة بالعلماء فهذه لا تجوز لكن لو لم يكن البنك هو المقترض بان كان البنك هو المقرض والعميل هو المقترض وهنا الهدية لا يأس بها - 00:28:42

ومن صور ذلك بطاقات الائتمان غير المغطاة إذا بطاقة تنفيذية إذا كانت بطاقة فيزا غير مغطاة البنك سيفرض عشرين ألف ريال بموجب هذه البطاقة ثم أهدي لك هدايا هذه لا يأس بها - 00:29:00

لماذا لأنها هدية من مقرض لمقرض والهدية من المقترض لا يأس بها وبعض الناس يستشكل أن بعض المصارف الإسلامية تهدي هدايا لبعض حاملي بطاقات الائتمان هي من هذا القبيل على هذا التخريج - 00:29:20

أنها هدية من مقرض إلى مقترض وهذا خاص علماء بطاقات الائتمان غير مغطاة أما الحسابات الجارية لا تجوز الهدايا للعلماء مطلقاً نعم نعم لا بالنسبة التسهيلات التي تمنح التسهيلات الإدارية - 00:29:36

والمعنوية التي تمنح لكتاب العلماء هذه لا يأس بها لأن المقترض أن تكون لجميع العلماء لكن يقول ما عندي قدرة أن يجعلها لجميع العلماء أن يجعلها يعني آآ علماء خاصين - 00:30:09

هذا لا يأس بها المعنوية هي الهدايا العينية أما التسهيلات الإدارية وآآ التعاملات الخاصة هذه كلها لا لا يأس بها ولا تدخل في فيما ذكرنا من هدايا البنك غير المقترض - 00:30:24

نعم نعم حتى يعني فقط نحن ذكرنا البنك كمثال ولا هي عامة لا تجوز هدية المقترض للمقرض قبل الوفاة مطلقاً. هذا تكلمنا عنه في شرح التسهيل وذكرنا أن هدية المقترض على - 00:30:52

ثلاثة أقسام القسم الأول أن تكون مشترطة وهذه محظوظة بالجماع القسم الثاني أن تكون بعد الوفاة وغير مشترطة هذه جائزه ومن حسن القضاء القسم الثاني أن تكون قبل الوفاة لا تجوز مطلقاً - 00:31:07

سواء كانت مشترطة أو غير مشترطة نعم زكاة الدين المؤجل اختلف العلماء في حكم زكاة الدين المؤجل والاقرب هو القول بوجوب الزكاة في الدين المؤجل. ويزكي أصل الدين مع ربح العام الذي تخرج فيه أو تخرج فيه الزكوة دون ارباح الاعوام اللاحقة - 00:31:23 وبهذا صدر قرار المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي زكاة الدين المؤجل يعني إذا كان لك دين على آخر أو على آخرين كمن يتعامل بالتقسيط أو بالاجل هل يزكي هذه الديون التي له في ذمم الناس - 00:31:43

وهي مؤجلة ومقصورة هذه المسألة الحقيقة جاء في وقتنا الحاضر من النوازل وإن كان فقهاؤنا قد ذكروها ووجه كونها من النوازل إن الديون في وقتها الحاضر أصبحت تصل إلى مدد طويلة - 00:32:08

عشرين سنة ثلاثة عشر سنة وهذا لم يكن موجوداً أو مألفاً من قبل لم يكن هذا مألفاً في العصور الماضية ولذلك الفقهاء الذين قالوا بوجوب الزكوة بالديون المؤجلة لو لو طبق قولهم على بعض شركات التقسيط في الوقت الحاضر - 00:32:31

لافعلت تلك الشركات أن هالشركة تطلب علماء والبنوك تطلب علماء ثلاثة عشر سنة قادمة لو قلت كل سنة يزكي هذه المبالغ عن ثلاثة عشر سنة قادمة هذا سيؤدي إلى الافلاس والقول أيضاً بعدم وجوب الزكوة في الديون المؤجلة - 00:32:57

أيضاً هذا مشكل كيف هذا الإنسان الذي عنده نصاب يطالب بالزكوة وهذه الشركات التي تعامل بالديون المؤجلة وأخذتها تجارة تدر

عليها الملايين ما فيها زكاة فالقول بوجوب الزكاة مطلقاً فيه اشكال - [00:33:19](#)  
ولذلك اعدلوا الاقوال هو القول بوجوب الزكاة في اصل الدين مع ربح السنة الحالية الزكاة في اصل الدين مع ربح العام الذي تخرج  
فيه الزكاة دون ارباح الاعوام اللاحقة هذا اعدل الاقوال وقد اقره المجمع الفقهي برابطة العالم الاسلامي - [00:33:43](#)  
وايضاً هو رأي المعايير الشرعية هيئة المحاسب والمراجعة والمؤسسات المالية الاسلامية وايضاً هو ايضاً رأي اللجنة الدائمة للبحوث  
العلمية والافتاء وهو اعدل الاقوال فتكون الزكاة في اصل الدين مع ربحه سنة واحدة فقط - [00:34:08](#)  
دون ارباح بقية السنوات ونوضح هذا بمثال هذا رجل باع سيارة رأس مالها خمسون الفا ومقصطة على خمس سنوات وربح كل سنة  
خمسة الاف معنى ذلك رأس المال مع الربح كم - [00:34:26](#)  
خمسة وسبعون الفا خمسة وسبعون الفا اذا قلنا مقصطة على خمس سنوات مع ذلك كل سنة سيدفع خمسة وسبعين تقسيم خمسة  
خمسة عشر الف خمسة عشر الف طيب نطبق القاعدة التي ذكرناها - [00:34:47](#)  
السنة الاولى قلنا يذكر رأس المال مع ربح السنة طبعاً قلنا ان خمس سنوات رأس المال خمسون الفا والمجموع خمسة وسبعين يعني  
ربح كل سنة كم خمسة الاف قلنا اذا يذكر رأس المال مع ربح السنة الحالية - [00:35:06](#)  
معنى ذلك سيذكر خمسة الاف مع رأس المال الذي هو خمسون الفا في السنة الاولى يذكر كم خمسة وخمسين الف في السنة الثانية  
سيذكر خمسة الاف التي ربح تلك السنة - [00:35:27](#)  
مع ما تبقى من رأس المال. رأس المال سيتناقص سيكون يعني هو في السنة الاولى خمسة وخمسين الف ولما ذكر خمسة عشر الفا  
السنة الثانية سيذكر اربعين الف مع خمسة الاف الربح - [00:35:40](#)  
بخمسة واربعين الف السنة الثالثة سيذكر خمسة وثلاثين الف السنة الرابعة سيذكر خمسة وعشرين الف السنة الخامسة سيذكر  
خمسة عشر الفا هذه هي الطريقة الذي طرحت زكاة الديون المؤجلة انتبه لهذه الفائدة - [00:35:55](#)  
ترى الذي من المسائل المشكلة لكن هذا هو اعدل الاقوال اعدل الاقوال فيها والقول الذي تجتمع به الادلة وايضاً لا يكون فيه ظلم  
للدائن ولا ايضاً يكون فيه آآ ايضاً - [00:36:12](#)  
مراجعة لمن يتعامل بالتجارة بالاقساط آآ وانما يكون فيه عدالة هذا القول يحقق العدالة فيقال يذكر السنة آآ ربح السنة الحالية مع ما  
تبقي من رأس المال وانما قلت لا يكون فيه ظلم لأننا لو قلنا ان الدائن يذكر - [00:36:32](#)  
جميع الديون المؤجلة لكان في هذا ظلم له ربما يفلس ربما الشركة تفلس لأن الاقساط قد تصل عشرين سنة ثلاثة سنّة كيف  
يزكيها كل سنة قد يؤدي إلى إلى الأفلاس - [00:36:59](#)  
في نوع من الظلم وهذا لا تأتي به الشريعة وايضاً قلت انه ايضاً يعني ليس فيه وايضاً فيه مراجعة لأن قلنا ان الشخص الذي يملك  
نصاباً ويحول عليه الحول تجب عليه الزكاة. كيف بهؤلاء التجار الذين يتعاملون بالاقساط - [00:37:13](#)  
اولى اولى بان تجب عليه الزكاة؟ لكن كيف تجب عليهم؟ اعدل الاقوال انها تجب الزكاة في ربح السنة الحالية مع اه رأس المال او ما  
تبقي من رأس المال ما تبقى من رأس المال او مع رأس المال - [00:37:33](#)  
اذا اردت ان تفهم هذه المسألة خذ المثال الذي ذكرناه المثال اذا كان يوضح لك طريقة حساب هذه المسألة تماماً واذكر ان احد الاخوة  
يعني اتي من مكان بعيد وشرح له هذه المسألة - [00:37:48](#)  
وووضع لها برنامج على الحاسوب حيث الانسان يضع الاقساط وعدد الاقساط ويخرج له مقدار الزكاة مباشرة نعم نعم. وهو يملك عليه  
قال عليه هل المال الذي يقصر يعتبر هو ملك للشركة وهو يعني ما بعد حصل؟ هل يعتبر في ذمم - [00:38:02](#)  
وفي ذمم الناس في الشركة ام ان الناس اصلاً ما حصلوا حتى الان حتى لا هو هو تجد فيه الزكاة لكن لا يجب الارجاع حتى  
يحصونه. في فرق بين الارجاع - [00:38:34](#)  
بين وجوب الزكاة لا حتى الذي ما يستلموه والزكاة في رأس المال وربح السنة الحالية لكن لا يلزمها اخراج الزكاة حتى يستلموها.  
معنى انه يجوز لهم تأخير الزكاة حتى يستلموا - [00:38:46](#)

اي نعم حتى يستلموا المبلغ حتى يستلم القسط حتى يستلم قسطا زكي ربح السنة الحالية مع رأس المال نعم

00:39:04 - لو اراد

لما قصته وباختياره. تقصد باختياره يريد ان يتاجر اي نعم هو يريد الان متاجرة فهو الان قسط باختياره ليس تقصد من غير

اختياره يريد ان يربح ويتجار كيف هذا الانسان الذي ما عنده الا اربعة الاف ريال وخمسة الاف ريال نوجب عليه الزكاة وهذا الشخص

الذى عنده تجارة كبيرة واسعة - 00:39:29

اصلا متخصصة في التقسيط نقول ما عليهم زكاة هذا بعيد ما دام انهم اخذوها تجارة فيها فيها الزكاة فالتقسيط هو باختارهم

ولذلك اوجبنا الزكاة فيها وان كانت في ذمم الاخرين - 00:39:51

طيب ولعلنا نكتفي بهذا القدر في تعليق على اللطائف الفوائد والله اعلم وصلى الله وسلم - 00:40:05